الأبعاد التداولية للحذف ومتضمنات القول في كلام العرب
-نماذج مختارة -

The objectives of the implicits and suppression in

arabic language – selected models-

الدكتورة: جيهان بلمولود

قسم اللغة والأدب العربي -جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)

djibelm2016@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2020/10/29 تاريخ القبول: 2021/01/12 تاريخ القبول: 2021/03/15

ملخص:

اللغات الإنسانية كلها دون استثناء وجدت لتحقيق وإنجاح التواصل فيما بين المتكلمين بها؛لغرض الفهم والإفهام ،ونجاح وفشل ذلك يعتمد على البنى التركيبية التي يوظفها المتكلم باعتبار الألفاظ قوالب تصب فيها المعاني،فتنوعت لذلك الأساليب فظهر الأطناب،والاستطراد،والالتفات،والتوكيد،والإنشاء،

والإخبار، والحذف...

وحاولنا في هذا المقام التركيز على الحذف،ويقابله الإضمار عند التداوليين،من خلال الوقوف على تعريفه،وأضربه،وأسبابه،وأنواع القرائن التي يجب أن تتوفر كي تكون عملية الحذف ناجحة حتى لا يقع لبس،وإلغاز في المعنى،وقدمنا بعض النماذج التطبيقية التي كانت عشوائية وغير مقصودة للوقوف على الأبعاد التداولية للحذف في كلام العرب.

الكلمات المفتاحية: الحذف،الإضمار،متضمنات القول،القصد،التقدير،الغرض.

Abstract:

All human languages, without exception, have been found to attain and succeed in communicating, and the success and failure of this depends on the compositional structures the speaker uses, viewing words as molds into which meanings are poured, from so the methods vary, so styles have appeared, digression, reversal, affirmation, construction, and deletion ...

And in this regard we have tried to focus on the suppression, compensated by the decrease in the paragmatics, basing ourselves on its definition, its

types, its causes and the types of clues that must be available for the suppression process to be successful. so that there is no ambiguity, and a mystery of meaning, and we presented a few applied models which were random. It is not intended to determine the deliberative dimensions of deletion in Arab words.

Keywords: suppression, denunciation, implicits, intention, appreciation, objective

تمهيد:

الحذف ظاهرة من الظواهر اللغوية،ويمكن الوقوف عليها في كل اللغات الإنسانية،بل وحتى اللهجات،وحضوره في اللغة العربية جلي وقوي في تراكيبها الإسنادية،والسبب يعزى إلى أنه من خصائصها التركيبية الميل إلى الإيجاز والاختصار، والحذف ضرب من أضرب تلك الظواهر اللغوية،وقد يؤدي من الدلالات ما لا يؤديه الذكر والاتساع في القول.

وقد تحدث عبد القاهر الجرجاني (741هـ) عن الحذف،فقال:"هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ،عجيب الأمر شبيه بالسحر،فإنك ترى به ترك الذكر،أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة،أزيد للإفادة،وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق،وأتمّ ما تكون بيانا..."[1]،وبعد أن يقدم الجرجاني شواهد شعرية فيها حذف قدره يواصل ويقول: " فتأمل الآن هذه الأبيات كلها واستقرئها واحدا واحدا وانظر إلى موقعها في نفسك وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذ أنت مررت بموضع الحذف منها ثم قلبت النفس عما تجد وألطفت النظر فيما تحس به،ثم تكلّفتَ أن ترد ما حذف الشاعر،وأن تخرجه إلى لفظك وتوقعه في سمعك،فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت،وأن ربّ حذف هو قلادة الجيد،وقاعدة التجويد"[2].

وعليه فالحذف في بعض المواضع أجود من الذكر،بل أقوى منه،وأحسن تعبيرا عن المقصود،وأجود كشفا عما يرمي إليه المتكلم،فأحيانا الذكر"لا يناسب الغاية التي قصدها الشاعر لذلك لجأ إلى الحذف للإثارة،واستحداث الاستجابة العاطفية الذهنية"[3]،فلا نعمد إلى الحذف لمجرد الحذف،بل هناك غاية وهدف من وراء ذلك،و"لا ينبغي أن نفهم الحذف على معنى أن عنصرا كان موجودا في الكلام ثم حذف بعد وجوده،ولكن المعنى الذي يفهم من كلمة الحذف ينبغي أن يكون هو الفارق بين مقررات النظام اللغوي وبين مطالب السياق الكلامي الاستعمالي"[4]،وقد اهتم به البلاغيون كثيرا،ولم يغفل عنه التداوليون،أما النحويون فقد تنبهوا له منذ

القرن الأول للهجرة،كل هذا لما يحمله من جمال فني وإبداعي،وما تنزاح إليه تلك القوالب اللغوية من دلالات وأغراض بلاغية،وقد تعددت وتنوعت بحسب التركيب الذي ترد فيه،فهو أسلوب لا يلجه إلا فرسان البلاغة –مثلما قال ابن الأثير-،ولا دَخَلَ في أن"الأوائل الذين طرقوا بابه هم النحاة الذين عنوا بدراسته، وبينوا مواضعه،إذ كانوا يذكرون اللفظ ويحذفونه حسبما يقتضيه السياق والمعنى"[5].

وقبل الاسترسال في موضوع الحذف،ومقاماته،ودلالاته البلاغية أو التداولية نرى بأنه من الواجب التوقف على مفهوم هذا المصطلح،وما تداخل معه من مصطلحات أخرى.

-حد الحذف:

أ-لغة:

جاء في الصحاح: "حَذْفُ الشيءِ: إسقاطُه. يقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَبِ الدابَة، أي أخذت... وحَذَفْتُ رأسَه بالسيف، إذا ضربته فقطعتَ منه قطعةً"[6]، فالحذف هو الإسقاط، وهو القطع.

ويضيف ابن منظور(711هـ) معنى الرمي والضرب جانبا في قوله:"حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفاً قَطَعَه من طَرَفه،والحَجَّامُ يَحْذِفُ الشعْر من ذلك... والحَذْفُ الرَّمْيُ عن جانِبٍ والضرْبُ عن جانب"[7]،ويزيد الفيروزآبادي(817هـ) إلى معنى الرمي،والإسقاط،والضرب معنى التحريك،فيقول:"حَذَفَه يحذفه:أسقطه،وحذفه من شعره:أخذه،وحذفه بالعصا: رماه بها،وحذفه في مشيته:حرك جنبه وعَجُزه،أوتدانى خَطْوُه"[8].

ب-اصطلاحا:

الحذف عند الجاحظ هو"إسقاط بعض العناصر من النص لغرض من الأغراض البيانية،مع وجود دليل على المحذوف"[9]،ويقصد بالدليل القرينة لفظية كانت أومعنوية،حتى يتسنى فهم الكلام وتقدير المحذوف دون أن يقع لبس في الكلام.

ويقول ابن هشام الأنصاري (761هـ)بأن الحذف" يلزم النحوي النظر فيه ،وهو ما اقتضته الصناعة،وذلك بأن يجد خبرا دون مبتدأ،أو بالعكس،أو شرطا دون جزاء، أومعطوفا دون المعطوف عليه،أو معمولا دون عامل"[10]،فالحذف يكون في البنى التركيبية حيث يستطيع النحوي الوقوف على الجزء المحذوف من الجمل،وهذا أمر تفرضه وتوجبه قواعد النحو والصرف.

ومن أشمل التعاريف التي وقفنا عليها للحذف عند التداوليين ما قاله طاهر سليمان حمودة بأنها"ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام،أو إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة حالية كانت أو عقلية أو لفظية"[11]،فالحذف متعلق بجميع اللغات الطبيعية،التي يسعى متكلّموها إلى الاقتصاد والتخفيف من الكلام دون الإخلال بالمعنى المقصود اعتمادا على مجموعة من القرائن بعضها يتعلق بالجانب التركيبي (القرينة اللفظية)،والبعض الآخر متوقّف على علم المخاطَب بالجزء المحذوف،انطلاقا مما يُوفّره المقام والظّروف المحيطة أضف إلى ذلك المعرفة المشتركة بين المخاطِب والمخاطَب(القرينة الحالية).

ويتداخل مصطلح الحذف حتى يوشك أن يتحد مع بعض المصطلحات الأخرى،ونرى أنه لزام علينا الوقوف في عجالة -لضيق المقام- عندها،وإليك بيان ذلك:

1/ التقدير:

التقدير مظهر من مظاهر التأويل،وفي اصطلاح النحاة هو"حذف الشيء مع إبقاء دليل عليه،وقيل هو الحذف على نية الإبقاء"[12]،فاللفظ يغيّب في التركيب لكنه في حكم المذكور،وهذا مرهون بالقرينة مهما كان نوعها،ولم يرد هذا المصطلح عند سيبويه،وفي المقابل استعمل تعابير أخرى كالحذف،والإضمار،والتمثيل.

والتقدير معناه:" عقد النية على محذوف مناسب،يرفع توهم ما قد يظنه القارئ فيما هو مذكور"[13]،فيجب أن يتلاءم المعنى المقدَّر مع ما ذكر من قرائن معنوية أولفظية،والتقدير لا يكون في الألفاظ فقط،بل يشمل العلامات الإعرابية الأصلية والفرعية،والحروف،وحتى الجمل.

2/ الاستغناء:

يعد الاستغناء بابا واسعا عند العرب، فكثيرا ما استغنوا عن بعض الألفاظ وأقاموا غيرها مقامها،وقد عقد ابن جني(392ه) بابا في خصائصه سماه باب في الاستغناء بالشيء على الشيء نسب فيه قولا لسيبويه ،فقال:"واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا في كلامهم ألبتة"[14]،والغالب أن يكون هذا الشيء لفظا مفردا،لذلك ذكر السيوطي(911ه) أن

الاستغناء يقتصر على المفردات دون التراكيب،فإذا كان الحذف إسقاط جزء من البنى التركيبة،أو إسقاط بنية تركيبية كاملة لها دور في حالتي الذكر والحذف معا،فإن الاستغناء هو تغييب كلي لتلك المحذوفات،وقد تستبدل بألفاظ أخرى تقوم مقامها،وكأن الألفاظ المستغنى عنها لم تكن موجودة من قبل[15].

الاتساع:

الاتساع مظهر من مظاهر الحذف، وقد حاول ابن السراج (316 ه) التفريق فيما بينهما فقال:"الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بينهما أنك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف،وتعربه بإعرابه،وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله من الإعراب"[16]،وقد استدل هو وغيره من النحاة على ذلك بمسألة حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه،واستشهدوا كثيرا بقوله تعالى: "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ"(يوسف/82)،والتقدير:واسأل أهلَ القريةِ،فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه،وأخذ محله وعلامته الإعرابية ،فمن سنن العرب أن تذكر المكان وتريد من فيه،وحذف المضاف من أبرز مظاهر الاتساع في الكلام،ومن أشهر أنواع المجاز.

الإضمار:

من أقرب المصطلحات معنى إلى الحذف،يقول عنه ابن منظور"أضمرتُ الشّيءَ: أخْفيتُه،وهوًى مُضمر وضِمْرٌ كأنّه اعتُقِد مصدراً على حذف الزيادة مخفي"[17]،فالإضمار عنده هو التغييب والإخفاء،أما الحذف فهو الإسقاط والرمي والقطع.

ويذهب بعض اللغويين إلى المساواة بين الحذف والإضمار، فيقولون وقع في الكلام حذف،ويقولون وقع فيه إضمار،فسيبويه (180هـ) وظف في كتابه مصطلح الإضمار قاصداً به الحذف كثيرا،وجعله من أنواع المعارف،"وإنما صار الإضمار معرفة،لأنك إنما تُضمر اِسماً بعدما تعلم أن من يُحدَّثُ قد عرف من تعني،وما تعني،وأنك تريد شيئا يعلمه"[18]،فهو يشترط في عملية الإضمار معرفة المخاطَب بالمعنى المضمَر الذي يشمل المتحدّث عنه (من تعني)،وموضوع الكلام أو المقصود منه (ما تعني)،ولهذا يؤكد في موضع آخر على أن الابتداء يكون دائما بالمعرفة،ولا يمكن تصدير الكلام بنكرة، حتى يعلم المخاطَب الموضوع الذي يُبنى عليه الكلام،وشرط الحذف عنده متعلق بطرق الأداء المختلفة التي استعملتها العرب في كلامها،وبالتحديد في مواضع تقدير وتأويل المحذوف من الكلام،"فقد شكلت هذه الظاهرة مجالا لسياق الحال عند سيبويه إذ إن الحذف في

الكلام لا يمكن تفسيره أو تقدير محذوفه إلا من خلال سياق الحال وعناصره،لذلك نجد سيبويه في تفسير مسائل هذه الظاهرة يستعين بعنصري سياق الحال للمتكلم والمخاطب في تعليل مواضع الحذف"[19]؛ولذلك كانت تعليلاته في كثير من الأحيان مبنيةً على أبعاد سياقية أكثر من اعتمادها على المعطيات النحوية الصارمة ما يجعل البعض يذهب إلى اعتبار منهج سيبويه أقرب إلى البلاغة منه إلى النحو، ذلك أنه كان يهتم بالمعنى كثيرا في مقابل المبنى.

وهذا عبد القاهر الجرجاني(471هـ)يذكر مصطلح الحذف في موضع،ويستخدم الثاني في موضع آخر دون تفريق فيما بينهما"اعلم أن ههنا باب من الإضمار والحذف،وما من محذوف تجده قد حذف إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى من النطق به،وترى الملاحة تذهب إن أنت رمت التكلم به"[20]،فالواضح والجلي أنه لا فرق عنده بين المصطلحين،فالحذف مرادف للإضمار ويحملان المعنى نفسه.

وحذا حذوه المبرد(285هـ) وهو آخر أئمة النحو البصريين المهمين فقال:"الفعل إنما يُضمر إذا دل عليه دال"[21]،والدال هو القرينة مهما كان نوعها،فهي التي تسوغ تقدير المضمر دون أن يقع لبس في الكلام،والحقيق أن الذين يجعلون مصطلحي الحذف والإضمار متساويين يعتبرون اللفظ المحذوف أو المضمر غائبا ومخفيا عن البنية التركيبية السطحية الظاهرة،وبالإمكان تقديرهما بيسر اعتمادا على القرائن المتوفرة في ذلك المقام.

و يفرق البعض بين الحذف والإضمار[22] انطلاقا من ظاهر البنية التركيبية"إذ الإضمار هو أن يوجد في الصيغة ما يدل على المضمر،أما في حالة الحذف فلا يشترط في الصيغة ما يدل على المحذوف،بل يمكن أن يُفهم من السياق وحده"[23]،فشرط الإضمار وجود العنصر اللغوي الذي يحيل إلى المعنى،من مثل قوله تعالى:"إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ"(الانشقاق/1)،فالسماء مبتدأ وليست فاعلا مقدما كما هي الحال في إعراب الكوفيين،والفعل انشقت فاعله مضمر،بيد أن اتصال تاء التأنيث بآخره تدل على أن فاعله مؤنث،ومن القرينة السياقية ندرك مباشرة بأن تقديره السماء،فالإضمار"عندهم يطلق على ما يبقى له أثر في اللفظ، والحذف يطلق على ما لا يبقى أثر له في اللفظ"[24].

وإذا ما ولجنا باب التداولية فإننا لانجد مصطلح الحذف عندهم،بل نجدهم قد استخدموا الإضمار للتعبير عنه،فمصطلح الضمني "تداولي منطقي بالأساس ، ولما كانت المناهج والعلوم تختلف،ومقاصدها تتغاير،فقد تجلى ذلك على مستوى التسمية "[25]، وإضافة إلى مصطلح الضمني نجد التداوليين يستخدمون مصطلحا آخر هو مضمرات القول ومتضمنات القول،ويقوم مفهوم المتضمنات على فكرة مفادها"أن المتكلمين يفترضون أن مستمعيهم عارفون ببعض المعلومات"[26] التي تساهم في الوصول إلى مقاصد المتكلم دون ذكرها والإفصاح عنها،فهي معروفة ضمنيا،وتمثل قسما من المعاني التي يتم إبلاغها دون التلفظ بها،ومتضمنات القول مفهوم تداولي ينضوي تحته مفهومان رئيسان هما:الافتراض المسبق والأقوال المضمرة،فالأول يمثل مجموع المعطيات المتوفرة لدى طرفي الخطاب قبل عملية التواصل،أما الأقوال المضمرة فيعتمد المخاطب في تفسيرها على العوامل المقامية،إذ"ترتبط بوضعية الخطاب ومقامه"[27]،فالإخبار لا يتم دائما بالتصريح اللغوي فقط،وإنما هناك معان ومقاصد ضمنية لا يستوعبها الملفوظ في جانبه اللغوي،فتترك للمقام عملية تفسيرها وإبراز خصوصيتها؛ليخرج بذلك الملفوظ إلى عدة معاني استنتاجية استنادا على عملية التأويل،فمثلا قولك لأحدهم:اجلس،قد تحتمل هذه الجملة عدة معان بحسب السياق الذي ترد فيه، فقد تعني أنك تدعو شخصا واقفا إلى الجلوس والراحة،وقد تعني أنك تأمره غاضبا بأن يجلس ولا يقف،وربما يكون جالسا أصلا ويهم بالوقوف فتأمره أو تطلب منه الجلوس...

أنواع الحذف:

حقيق أن عمدة الإسناد في الجملة الاسمية هما المسند إليه والمسند،وهما ما لا يستغني عنهما الكلام لكن في بعض الأحيان قد"يحذف كل منهما جوازا أو وجوبا في مواضع معينة،فيجوز حذف أحدهما بشرط أن يدل عليه دليل،وألاّ يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه...وقد يحذف المبتدأ أو الخبر معًا بالشرط السابق"[28]،إذاً لا ضيْر في إضمار أحدهما أو إضمارهما معا بشرط ترك أو توفر قرينة تساعدنا على تقدير المحذوف،ويتضح لنا من هذا القول بأن الحذف ضربان جائز وواجب، ففي الأول إن شئت ذكرت المحذوف أوأبقيت عليه بحسب الغرض البلاغي الذي تريده،وهو"إسقاط عنصر من عناصر بناء النص لغرض مع سماح النظام النحوي بذكره،ومع دلالة باقي

عناصر النص عليه،وإمكان ذكر هذا العنصر في مقام آخر ولغرض آخر"[29]، نحو قول طرفة بن العبد:

كريمٌ يُرَوِّي نَفْسَهُ فِي حَيَاتِهِ ستَعْلَمُ إِنْ مِتْنَا صَدًى أَيُّنَا اَلْصَدِي[30]

فـ(كريم) مسند إليه،والمسند محذوف جوازا لغرض بلاغي هو الفخر،فالشاعر هنا يمدح نفسه،ويفتخر بسخائه.

أما الحذف الواجب فهو"إسقاط عنصر إسنادي من نص لا يسمح النظام النحوي بذكره فيه، مع دلالة الأصل التركيبي عليه"[31]،نحو قوله تعالى:"وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ اَلْحَطَبِ"(المسد/4)،فحمالة مفعول به لفعل محذوف وجوبا والتقدير أَذُمُّ.

وسواء أكان الحذف جائزا أم واجبا ففي الحالتين لابد من توفر قرينة أو أكثر تمكن من تقدير المحذوف بيسر، وهذه القرائن على أربعة أضرب هي:

1-القرينة اللفظية:

يقصد بالقرينة اللفظية"اللفظ الذي يدل على المعنى المقصود ولولاه لم يتضح المعنى...نحو قولك:ضربت موسى سلمى"[32]،فلو طبقنا مبدأ احترام وحفظ الرتبة في الإعراب،وباعتبار العلامة الإعرابية مقدرة في اللفظين الذين تليا الفعل،يكون موسى فاعلا،وسلمى مفعولا به،إلا أن تاء التأنيث التي اتصلت بالفعل دلت على أن الفعل أسند إلى فاعل مؤنث،وعليه فسلمى هي الفاعل،فكانت تاء التأنيث قرينة لفظية ودليلا على ذلك.

2- **القرينة العقلية أو المنطقية:**

والمقصود بها " متى استحالت صحة الكلام عقلا إلا بتقدير المحذوف"[33]،نحو قوله تعالى:"وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ اَلْعِجْلَ" (البقرة/93)،فالعجل لا يشرب ،وهذا كلام لا يقبله العقل، والمقصود وأشربوا حب عبادة العجل.

3- **القرينة الحالية:**

أي المقامية، فعندما نرى شخصا -مثلا- يحمل قلما، وقدامه ورقة ندرك مباشرة أنه يريد الكتابة، والسياق هو"مجرى الكلام وتسلسله واتصال بعضه ببعض،وأما المقام فهو الحالة التي يقال فيها الكلام "[34]،ففي مقام النجاح والفرح مثلا

نقول كلاما إيجابيا، ويعكس حالة السعادة التي نشعر بها،ولا ينفع أن نقول كلاما عن الحزن والألم.

4- القرينة المعنوية:

من اسمها نستنتج أنها تؤخذ من المعنى،وهي"التي يحكم بدلالتها المعنى وصحته"[35]،وتكثر في مواضع الحذف ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:"ولاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ"(الإسراء/23)، فالمعاني تتجاوز ظاهر النص مما ترتب عنه مجموعة من المضمرات مثل:الضرب والشتم...وغيرها.

ويضيف التداوليون قرينة أخرى هي القرينة السياقية،ويصفها البعض بالكبرى،فتعدد "النمط التركيبي للجملة يجعله بحاجة إلى قرينة يتبين بها المعنى المراد"[36]،وهذه القرينة لا نبحث عنها داخل التركيب نفسه،بل نطلبها خارجا عنه،نطلبها في السياق الذي يرد فيه التركيب،لذلك سميت هذه القرينة سياقية.

فانظر مثلا إلى قوله تعالى:"إِنَّكَ لَأَنْتَ اَلْحَلِيمُ اَلْرَّشِيدُ"(هود/87)،الذي يقرأ هذه الآية الكريمة يخال للوهلة الأولى أنها للمدح والثناء،فصفتا الحليم والرشيد صفتان حميدتان، بيد أنه إذا نظرنا إلى السياق الذي وردت فيه يدرك عكس ذلك، فقوم شعيب كانوا يستهزئون به -عليه السلام -ويتهكمون،قال تعالى:"قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَآؤُا إِنَّكَ لَأَنْتَ اَلْحَلِيمُ اَلْرَّشِيدُ"(هود/87)،فالسياق يدل على أن المقصود السخرية والتقليل من احترامه-عليه السلام-وليسالمدح.

فائدة:

وللحذف عند النحويين أسبابه نكتفي بذكرها فقط دون التفصيل فيها لضيق المقام،وهي -باختصار-:كثرة الاستعمال،وطول الكلام،والضرورة الشعرية،والحذف للإعراب(حذف حرف العلة)،والحذف للتركيب(حذف النون عند الإضافة)،والحذف لأسباب قياسية(الحذف لالتقاء الساكنين).

وعند البلاغيين ينزح الحذف إلى دلالات كثيرة ترجع إلى المقام،وأحيانا السياق الذي يرد فيه التركيب،ومنها:المدح،والذم،والتعظيم،والتحقير،والفخر،و...

نماذج تطبيقية للأبعاد التداولية للحذف:

1- حذف التمييز:

التمييز أو التفسير -عند الكوفيين- هو"تنبيه المخاطب على المراد بالنص على أحد محتملاته"[37]،فهو يفيد فك الإبهام من خلال فصل الشيء عن غيره مهما كان نوعه، ولذلك كان حذفه لا يجوز إلا إذا قام دليل قوي مقامه،ومع ذلك جاء في بعض البنى التركيبية عند العرب حذف للتمييز،"وقد حذف المميز و ذلك إذا علم من الحال (حكم ما) كان يعلم منها به.وذلك قولك: عندي عشرون،واشتريت ثلاثين،وملكت خمسة وأربعين.فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة.فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذْف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز.وهذا إنما يفسده ويصلحه غرض المتكلم،وعليه مدار الكلام فاعرفه"[38].

إن المتمعن في هذا النص يجده يحفل بالمصطلحات والمفاهيم التداولية :المراد، والإبانة،والقصد،وغرض المتكلم،فذكر التمييز أو حذفه متعلق بغرض المتكلم في الإبانة و الإفصاح عن معانيه ومقاصده،أما إذا أراد الإلغاز وعدم الوضوح لجأ إلى حذفه، فقولك:عندي عشرون مثلا دون ذكر التمييز يعد إلغازا باعتباره جملة ليس لها معنى يحسن السكوت عليه،فهو لم يرفع الإبهام و لم يبين طبيعة تمييز العدد،فالحكم على الكلام من ناحية الصحة أو الفساد راجع إلى غرض المتكلم،ومتعلق بمقصوده من وراء الحذف.

2- حذف المسند إليه:

قد يحذف المسند إليه ليحقق أغراضا بلاغية،وأبعادا تداولية بحسب المقام الذي ترد فيه البنية التركيبية،وقصد المتكلم،ولنتأمل مثلا قول الحارث بن حلزة اليشكري:

إِرَمِيٌّ بِمِثْلِهِ جَالَتِ الْجِـ ـنُّ،فَأَبَتْ لِخَصْمِهَا اَلْأَجْلَاءُ[39]

وتقدير الكلام (هو إرمي)، فالمسند إليه محذوف تقديره(هو) يعود على الملك عمرو ابن هند،والشاعر هنا يفتخر بنسب وأصل ملكه العريقين،والذين يعرفهما القاصي والداني،فحذفه للمسند إليه في موقف مدح كهذا كان موجها لخدمة هدف محدد هو التعظيم والتوقير لهذا الملك حتى يتمكن من إنزاله المنزلة المرموقة التي يستحقها،والسياق الذي ورد فيه البيت هو الذي ساعدنا على تقدير المحذوف،وفهم على من يعود.

وتأمل بيت النابغة الذبياني :

الواهب المائة المعكاء[40]،زينه سعدان توضح في أوبارها اللبد

حذف المسند إليه وتقديره(هو)،أما المسند فالاسم المشتق المعرفة (الواهب)،والمسند إليه عائد على النعمان بن المنذر،وتمكنا من تقديره هو بالذات؛لأننا في سياق مدح لهذا الملك،فالقصيدة قيلت لغرض استعطافه،ومن الناحية البلاغية والتداولية الحذف هنا لغرض التعظيم ويعضده تعريف المسند بـ(أل) للدلالة على الكمال.

3-حذف المسند:

قالت العرب: أهلكَ والليل،في هذا التركيب وقع حذف للمسند وقد اختلف النحويون في تقدير المحذوف،فانظر ما أورده ابن جني في الخصائص:"هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة،وذلك كقولهم في تفسير قولنا(أهلك والليلَ)معناه اِلحق أهلكَ قبل الليلِ،فربما دعا ذاك من لا دربة له إلى أن يقول (أهلك والليلِ)فيجره،وإنما تقديره اِلحق أهلك وسابق الليل"[41]، يميز ابن جني في هذا المثال بين صنعة الإعراب وما تفرضه من أحكام يجب التقيد بها،وبين المعاني والمقاصد المتجاوزة حدود الصنعة النحوية،ولذلك وجه بعض المآخذ لسيبويه،فقد أنكر عليه تفسيره الكلام وتقدير بـ"الحق أهلك قبل الليلِ"،واعتبره تفسيرا للمعنى دون تقدير الإعراب، ومرد اعتراضه يرجع إلى تغيير سيبويه للحركة

الإعرابية للفظة (الليل) فبينما كانت منصوبة في موضع الحذف (أهلَك والليلَ)،أصبحت مجرورة بقبل الظرفية في حين رأى ابن جني أنه يلزم تقدير فعل ناصب للإبقاء على لفظة (الليل) منصوبة،فكان تأويله (الحق أهلَك و سابق الليلَ)مراعاة لفهم المقصد والبحث عن المعاني المتعلقة به،فنصب لفظة (الليل) إنما هو أثر أنتجه المتكلم كجانب مهم من جوانب الخطاب خدمة للمعنى، ورغبة في توجيه الكلام وجهته المقصودة،و تأويل الكلام بـ (أهلَك و الليلِ)يوقع المتكلم في اللحن النحوي إذا لم يكن عالما بالمقصد المتضمَّن في الجملة وبالموقع الإعرابي الذي يتخذه كل عنصر من عناصرها،ويوقع أيضا المتلقي في فخ اللبس وعدم الفهم،ولذلك لجأ ابن جني إلى التعليل التداولي،واستند إليه في توجيه القول بالمعنى المقصود (المضمر) دون إغفال للقوانين والضوابط النحوية.

إن تأويل ابن جني للكلام ب (الحق أهلَك و سابق الليلَ) ينقل الكلام من صنف الإخباريات (أهلَك والليلَ) إلى مصاف القول الإنشائي،فقد قدّر فعلين محذوفين في صيغة الأمر منتِجا بذلك فعل كلام غير مباشر،" لذا يعتبر استعمال البنية الخبرية لتكوين جملة خبرية فعل كلام مباشر،ولكن استعمال البنية الخبرية لتكوين طلب فعل كلام غير مباشر"[42]،فتقديره لهذين الفعلين الأمريين ينقل الملفوظ من دلالته الحرفية المباشرة (الصريحة) إلى دلالات أخرى ضمنية غير صريحة،تتمثل في:

التنبيه والتحذير: و يتجلى من خلال تحذير المتكلم المخاطب من البقاء بمفرده وقت الليل،وينتمي تأويل ابن جني للكلام السابق إلى صنف الفعل الكلامي غير المباشر الذي تحقق من خلال تأويل المحذوف من الكلام بفعلين في صيغة الأمر، أكسبا القول المباشر الأول دلالة ضمنية غير حرفية،ويمكن توضيح القول بين الدلالتين كما يلي:

1/ تظهر الدلالة المباشرة في الكلام قبل عملية التقدير(أهلَك والليلَ) وهي دلالة البقاء مع الأهل ليلاً،في صورة إخبار.

2/ تستمدّ الدلالة الثانية الضمنية انطلاقا من تأويل المحذوف بتقدير فعلين أمريين كصيغة إنشائية جاءت خادمة للمعنى المقصود.

لقد أخرج الفعلان (الحق،وسابق) الكلام من صفة الإخبارية لتأدية فعل كلامي هو الأمر،فتكون بذلك الصيغة المقصودة منه:آمرك بلَحاقِ أهلك و مسابقة الليل،فالفعل الإنشائي حسب(أوستين) " قد يردُ في صيغة الأمر مثل:أُخرج التي تعادل بدورها صيغة آمرك بالخروج"[43].

الخلاصة:

وفي النهاية نخلص إلى أن الحذف ظاهرة لغوية تعرفها كل اللغات الإنسانية، وهذا المصطلح عرفه النحويون لكنهم لم يفردوا له أبوابا مستقلة، بل جعلوه ضمن بعض المسائل اللغوية،وعرفه البلاغيون أيضا،ووقفوا عنده،وبينوا أغراضه الدلالية المختلفة.

والتداولية أيضا عرفت الحذف لكنها لم تفصل فيما بينه،وبين الإضمار عكس النحويين الذين تفطنوا للأمر.

ترجع ظاهرة الحذف عند النحاة إلى توظيف أسس واعتبارات تداولية ،مثل المقام ومراعاة الغرض أو المناسبة،فبنى النحويون قواعد النحو العربي وهم يدركون جيدا دور المخاطب في تأويل وتقدير المعاني المضمرة.

أولت التداولية عناية وأهمية للمعاني المضمرة ،فلم تغفل عن مقصد ية المتكلم لما يضمر في بنائه اللغوي.

عندما نعمد للحذف لا بد أن نوفر للمتلقي قرائن تساعده على الفهم،وهي القرائن اللفظية،والحالية،والمنطقية،وأهم قرينة عند التداوليين هي القرينة السياقية، ولولاها لاختلطت المعاني،بل لما اتضحت .

أفعال الكلام هي المحور الذي الأساس الذي قامت عليه التداولية،فاللغة عند علمائها وسيلة للتغيير،من خلال إنجاز أفعال ذات طابع اجتماعي؛ لتأثر في المتلقي وحمله على إنجاز فعل ما أو منعه، أو تحذيره، أو تقرير حكم أو...،وكل هذا متعلق بالسياق.

المصادر والمراجع:

1-القرآن الكريم (رواية ورش)

2- عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز،تعليق و شرح: محمد عبد المنعم خفاجي،مكتبة القاهرة، الطبعة : 1،1969 م.

3- رابح بوحوش : التراكيب اللسانية في الخطاب الشعري القديم (تطبيقات على النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي) مكتبة الآداب،القاهرة،الطبعة : 1،2006 م.

4- تمام حسان : اللغة العربية،معناها ومبناها،عالم الكتب،القاهرة،الطبعة : 5،2006 م.

5- نعمة دهش فرحان :الملمح التداولي في النحو العربي –تحليل واستنتاج-،مجلة العميد،العدد:8،ديسمبر 2013م.

6- فخر الدين الرازي:الصحاح في اللغة، دار الفكر،بيروت،(د،ط)،(د،ت).
7- ابن منظور :لسان العرب،تحقيق:عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية،بيروت،ط:1،2003م.
8- الفيروزآبادي: القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، (د، ط)، 2008م.
9- مصطفى شاهر خلوف:أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز،دار الفكر،الأردن، ط:1،2009م.
10- ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تح: محمد عبد اللطيف محمد الخطيب،ط:1، 2000م،ج:1.
11- طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، (د،ط)،1998م.
12-أبو البقاء الكفوي: الكليات، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط: 2، 1998م.
13- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط: 1، ج: 2، ج:1.
14- أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار،دار الكتب المصرية،(د،ط)،(د، ت)،ج:1-2.
15- علي أبو المكارم: الحذف و التقدير في النحو العربي،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة، ط: 1،2007م.
16- أسعد خلف العوادي: سياق الحال في كتاب سيبويه،دراسة في النحو و الدلالة،دار الحامد للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،ط:1.
17- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، ط: 1،1988م.
18- أبوالعباس المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،(د، ط)،(د،ت)، ج:1.
19- علي أبو المكارم: الحذف و التقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة، ط: 1،2007م.
21- الزركشي : البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،دمشق،سوريا،1983،ج: 3.
22- صابر الحباشة: الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني،الدار المتوسطية للنشر،تونس،ط:1،2010م.
23- جورج يول: التداولية،تر: قصي العتابي،الدار العربية للعلوم،بيروت،ط: 1، 2010م.
24- عباس حسن : النحو الوافي ،دار المعارف،مصر،ط: 5،(د،ت)، ج: 1.
25- رشيد حيدرة: تداولية الخطاب النحوي بين الضابط القواعدي والاستعمال الوظائفي،جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم ،الجزائر،2017م- 2018م.
26- طرفة بن العبد:الديوان،تحقيق:علي الجندي،مكتبة الأنجلو المصرية ،(د، ط) (د، ت).
27- فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية و المعنى،دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت، لبنان، ط: 1، 2000م.
28- تمام حسان: البيان في روائع القرآن ،علا للكتب، القاهرة،ط:2، 2000م، ج:1.

29-الحارث بن حلزة:الديوان،تحقيق: إميل بديع يعقوب،دار الكتاب العربي،بيروت، ط:II ،1991.
30- ابن يعيش: شرح المفصل،إدارة الطباعة البنيوية،(د،ط)،(د،ت)، ج: 2.
31- فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان: تر:صابر الحباشة،دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط: 1، 2007م.

الهوامش:

[1] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز،تعليق وشرح: محمد عبد المنعم خفاجي،مكتبة القاهرة، الطبعة : 1 ، 1969 م،ص: 170 .

[2] المصدر: نفسه ، ص : 174.

[3] رابح بوحوش : التراكيب اللسانية في الخطاب الشعري القديم (تطبيقات على النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي) مكتبة الآداب،القاهرة،الطبعة : 1، 2006 م،ص : 209 .

[4] تمام حسان : اللغة العربية،معناها ومبناها،عالم الكتب،القاهرة،الطبعة : 5،2006 م،ص : 298.

[5] نعمة دهش فرحان :الملمح التداولي في النحو العربي –تحليل واستنتاج-،مجلة العميد،العدد:8،ديسمبر 2013م، ص:471.

[6] فخر الدين الرازي:الصحاح في اللغة،ج:1،ص:121.

[7] ابن منظور :لسان العرب،تحقيق:عامر أحمد حيدر،دار الكتب العلمية،بيروت،ط:2003،1م، مادة: حَ ذَ فَ، ص:1424.

[8] الفيروز آبادي: القاموس المحيط،دار الحديث،القاهرة،(د، ط)، 2008، مادة (حَ ذَ فَ)،ص:340.

[9] مصطفى شاهر خلوف:أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز،دار الفكر،الأردن، ط:1،2009م ،ص:15.

[10] ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ج:1،ص:853.

[11] طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، (د،ط)،1998م،ص: 4.

[12] أبو البقاء الكفوي: الكليات، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان، ط: 2، 1998م،ص: 381.

[13] سيبويه: الكتاب، ج: 2، ص: 266.

[14] ابن جني: الخصائص، ج: 1، ص: 266.

[15] ينظر: الخصائص، ج: 1، ص: 266 و ما بعدها.

[16] علي أبو المكارم: الحذف والتقدير في النحو العربي،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،ط: 1، 2007م،ص: 201.

[17] ابن منظور: لسان العرب، مادة (ضَ مَ رَ)، ج4، ص:137.

[18] سيبويه: الكتاب، ج:2، ص: 6.

[19] أسعد خلف العوادي: سياق الحال في كتاب سيبويه،دراسة في النحو و الدلالة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: 1، ص: 88.

[20] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1988م، ص:141.

[21] أبوالعباس المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،(د، ط)،(د، ت)، ج:1،ص:153.

[22] ينظر ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص:83-84.

[23] علي أبو المكارم: الحذف و التقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،ط: 1، 2007، ص: 73.

[24] الزركشي : البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دمشق، سوريا، 1983، ج: 3، ص: 115.

[25] صابر الحباشة: الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني،الدار المتوسطية للنشر،تونس،ط:2010،1م،ص:117.

[26] جورج يول: التداولية، تر: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط: 1، 2010، ص: 51.

[27] المرجع نفسه، ص: 32.

[28] عباس حسن : النحو الوافي ، ج : 1 ، ص : 507 – 508.

[29] رشيد حيدرة: تداولية الخطاب النحوي بين الضابط القواعدي والاستعمال الوظائفي، جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم،الجزائر،2017م- 2018م،ص: 123.

[30] طرفة : الديوان،ص : 52.

[31] رشيد حيدرة: تداولية الخطاب النحوي،ص: 123.

[32] فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية و المعنى، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 1، 2000،ص: 60.

[33] نعمة دهش فرحان :الملمح التداولي في النحو العربي،ص:474.

[34] السامرائي: الجملة العربية والمعنى،ص:63.

[35] المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

[36] تمام حسان: البيان في روائع القرآن،علا للكتب،القاهرة،ط:2، 2000م، ج:1،ص:164.

[37] ابن يعيش: شرح المفصل، ج: 2، ص: 70.

[38] ابن جني: الخصائص، ج: 2، ص: 378.

[39] الحارث بن حلزة : الديوان،ص : 72.

[40] المعكاء: الغلاظ الشداد (ديوان النابغة الذبياني ، ص: 34.)

[41] ابن جني: الخصائص، ج: 1،ص: 279.

[42] جورج يول: التداولية،ص: 92.

[43] فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان: تر: صابر الحباشة،دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط: 1،2007م،ص: 56.